اليمن في حرب مفتوحة

ورقة رابحة لضعفاء النفوس!!

⁕ .. الغش التجاري للسلع والماركات في اليمن تجاوز كل أدوات القياس المعروفة عالميا بما فيها رختر ، فالمستهلك اليمني ضاع في الرجلين فالأصلي والتقليد الاثنان موجودان في السوق ولا نستطيع التفرقة بينهما إلا ما ندر نفس العبوة والتغليف بل وعليها نفس العلامة التجارية اختبار صعب رموزه مشفرة والاختيار إجباري، والمواطن غير مؤهل لخوض هذه المنافسة الشرسة فواقعه التعليمي نعرفه جميعا ومستواه الاقتصادي في أسواء حالاته معادلة تجعله فريسة سهلة لصاصي الجيوب هذه الصورة المظلمة واقع نعيشه ومؤسسات حكومية تحاول لعل وعسى لكن لاحياة لمن تنادي.

القطاع الخاص: نحن شركاء في بناء اليمن ولسنا غشاشين

تحقيق/عبدالله الخولاني

الغش في السلع.. أو في السعر كلاهما شر ولكن بعض الشر أهون من بعض.. وكلا الشرين موجود في مجتمعنا مع الأسف، فالسلع المقلدة المغشوشة تملأ أسواقنا ونهايات العالم من المنتجات الرديئة والخطيرة أحيانا تكب في مستودعاتنا ومتاجرنا ثم بيوتنا وأجسادنا وسياراتنا وتجهيزاتنا.. في قطع الغيار للماء والكهرباء والسيارات وكل الأجهزة، حتى وصل غش السلع إلى الأغذية والأدوية.. ورغم وجود عدة جهات رسمية لمكافحة الغش إلا أن الربح الذي يحرزه مدمنو الغش كان أقوى من كل تلك الجهات مع الأسف.. فرغم وجود هيئة المواصفات والمقاييس بمختبراتها ووزارة الصناعة والتجارة والهيئة العليا للأدوية وجمعية حماية المستهلك إلا أن غش السلع طغى واستفحل واختلط الأمر على المستهلك فلم يعد يدري ما هو السليم وما هو المغشوش حين يدخل السوق.

غش متعدد

* الغش والتقليد ليس حكراً على تجارة معينة بل أصبح فيروساً منتشراً أصاب كل شيء بدءاً من السلع الغذائية والدوائية وكل ما يرتبط بالاحتياجات الأساسية والكمالية اليومية للمواطن.

الطامة الكبرى أن تجارة السلع والمنتجات المغشوشة ليست حكرا على الأرصفة والأسواق الشعبية بل تمارس في أغلب الأسواق والمحال التجارية مع سبق الإصرار.

تتصدر المنتجات الغذائية والكماليات قائمة السلع المغشوشة في السوق المحلية باعتبار اليمن بلداً استهلاكياً من الدرجة الأولى والقوة الشرائية للمواطن اليمني ضعيفة إذا ما تمت مقارنتها بمثيلاتها في الدول العربية وهو ما يوفر بيئة خصبة لبيع أي شيء فالصحة العامة لا وجود لها في قاموس من يبيعون هذه السلع فهمهم الأكبر هو الربح المادي والكسب السريع.

حلقة متكاملة

* وهكذا فإن سلسلة الغش غالباً ما تكون متكاملة من المنتج إلى تسويقها بصورة غير قانونية وعرضها للبيع بأسعار مماثلة لسعر المنتج الأصلي حتى لا يشك المستهلك خاصة وأنها كما هو معلوم تحمل أسماء وماركات مشهورة ونفس العلامة التجارية.. وقد تأتي البضاعة مغشوشة من الخارج وقد يتم الغش محلياً، فالغش يتعامل مع كل شيء فالأدوية والسلع الغذائية ومواد التجميل يمثل أهم السلع التي تسبب أضرارا على مستخدميها خاصة المقلدة منها لكثرة استعمالها اليومي.

يقول محمد لشاب في العشرينيات حاولت زيارة أكثر من محل للسؤال عن منتج أصلي لأي ماركة كلهم يدعون معرفتهم بالمنتج وجودته وهذا يحمل اسم الماركة كذا وذاك عرض خاص للزبائن الدائمين وهذا أصلي لكنك بمجرد تفحص المنتج فإنك تفاجأ بأنه لا يحمل حتى تاريخ الصنع أو انتهاء الصلاحية وربما هذا ما يستطيع المستهلك التعرف عليه بغض النظر عن الجوانب الأخرى والذي يترك عادة للجهات الرقابية المتخصصة .. وأضاف: وصل الغش حتى الأدوية والضحية في نهاية المطاف هو المستهلك، فالغش وصل إلى كل السلع دون استثناء ولكن الأهم هوالعائد المادي وغير ذلك فهو مباح من وجهة نظر بعض ضعفاء النفوس.

سندحد منها

* وفيما تؤكد الحكومة أنها تكثف جهودها لضبط الأسواق من هذه الظاهرة ولكن تشكو الجهات الرقابية من ضعف الوعي لدى المستهلك، ويوضح مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس وليد عثمان أن جميع السلع والمنتجات المستوردة عبر المنافذ الرسمية لا يمكن دخولها إلا إذا كانت مطابقة للمواصفات ولكن سوء التخزين والنقل قد يعرضها للتلف وهنا يوجه اللوم لهيئة المواصفات.

ويضيف عثمان: بالنسبة لتصدير السلع المخالفة إلى اليمن سنحد منها من خلال توقيع اتفاقيات مع الدول المصدرة فمثلا تركيا تم توقيع اتفاقية خاصة بالحديد ومع جهات حكومية وأيضا اتفاقية مع الصين وهي أكبر مصدر لليمن وسوف نشرط أن تصدير أي سلعة من الصين إلى اليمن لابد أن تكون حاصلة على شهادة مطابقة من قبل هيئة الرقابة الصينية وهذا سيحد كثيرا من المنتجات المخالفة

ويستكمل عثمان قوله: نحن الآن مستهدفون للدول الأكثر تصديرا إلى اليمن مثل دول الخليج وتركيا -الصين -دبي- أي شحنة لابد من حصولها من شهادة مطابقة من مختبر حكومي.

ويلفت مدير هيئة المواصفات إلى أن إمكانية الهيئة محدودة ولن نستطيع تغطية كل السلع ومع ذلك سنعمل على تطبيق أنظمة دولية للحد من تدفق هذا النوع من السلع ونؤكد أن أي سلعة لا يمكن دخولها من المنفذ تحت أي مبرر وهي مخالفة وما هو موجود في الأسواق المحلية هو من اختصاص جهات أخرى.

نقوم بدورنا

* من جانبه قال محمد الهلاني مدير العمليات بوزارة الصناعة والتجارة إن الوزارة تكثف من جهودها بالتعاون مع مكتب الأشغال لضبط الأسواق والسلع المغشوشة وإحالة المخالفين لينالوا جزاءهم.

وأوضح الهلاني أن غرفة عمليات تعمل على مدار الساعة لتلقي البلاغات والشكاوى بشأن أي مخالفات عن البضائع الفاسدة »وسنتعامل معها بكامل الجدية والحزم مع المتورطين في بيع تلك المواد الغذائية والذين يستغلون فقر كثير من المواطنين«.

القطاع الخاص مظلوم

* الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة على لسان نائبها محمد صلاح عبر عن استيائه من الإعلام بكافة صوره الذي دائما ما يكيل التهم للقطاع الخاص وتصويره على أنه في حالة عداء مع المجتمع والحكومة وهذ كلام غير صحيح فالقطاع الخاص شريك أساسي وفاعل في بناء اليمن.

ويقول السلع والمنتجات المقلدة والمغشوشة لها أضرار كبيرة على المستهلك وذوي الدخل المحدود والاقتصاد الوطني وهذه البضائع تدخل عبر نقاط التهريب وليس المنافذ الرسمية التي يوجد بها مكاتب للجمارك وهيئة المواصفات اللذان يقومان بالإشراف والفحص لجميع الواردات إلى السوق اليمنية ولا يمكن لأي سلعة أو منتج غير مطابق للمواصفات اليمنية والإقليمية من الدخول إلى السوق اليمنية.

ويستطرد: بالنسبة لقطع الغيار فهناك وكالات محلية لشركات دوليه حريصة على سمعتها وسمعة الشركة الأم المصنعة وما يوجد في السوق من تقليد للماركات المشهورة يتم دخولها عبر التهريب والبعض الآخر يأتي عبارة عن تشليح وهي ماركات اصلية ،وبالنسبة للمنتجات الإلكترونية لا يوجد مواصفات يمنية حتى يتم إلزام المستوردين بها وهذا قصور من هيئة المواصفات والكلام متروك لصلاح ، ويضف ندعو الإخوة في هيئة المواصفات إلى التركيز والاهتمام بالجانب الفني وتأهيل المختبرات وتقديم النصح والمشورة للتجار بما يحقق المصلحة المشتركة للاقتصاد الوطني والمستهلك والقطاع الخاص اليمني بدلا من التركيز على الجبايات وتصيد الأخطاء.

غلاء الأسعار

* وبرّر الدكتور سالم الصوفي -خبير اقتصادي- لجوء البعض إلى البضائع المقلدة إلى غلاء الأسعار لدى الوكلاء والتجار، وهو ما لا يستطيع أي مواطن من ذوي الدخل المحدود شراءه، أو اقتناءه؛ بسبب ارتفاع الأسعار، وغياب الوعي الشرائي لدى المستهلك، حيث أن أغلب البضائع المقلدة عمرها الافتراضي قصير جدا مقارنة بالبضائع الأصلية، إضافة إلى وجود ضامن للأصلية عند وجود عيب مصنعي أو عيب استهلاكي، حيث تستطيع اللجوء إلى الوكالة التجارية وإصلاحها دون خسارة مبلغ الشراء، مشيراً إلى أن ما يتم الإعلان عنه من ضبطيات لسلع مغشوشة لا يشكل إلا نسبة قليلة جداً من المواد المضرة التي تباع بالفعل لتؤكل أو تشرب أو تستخدم، ذاكراً أن الجهات المعنية ليس بمقدورها كشفها؛ بسبب تواضع العقوبات وعدم تغليظها، إلى جانب ندرة حملات التفتيش والمداهمة، وكذلك قلة الموظفين المكلفين بالعمل الميداني.

بسبب أسعارها المنخفضة:

مستحضرات التجميل المقلدة تغزو السوق

لليمنيين قصص عديدة مع السلع المقلدة إذ باتت تدخل في جميع مستلزمات حياتهم اليومية دون هوادة لكن الأظرف في هذا الموضوع تفشي حالات السلع المقلدة الخاصة بمستحضرات التجميل ومواد الزينة للنساء والرجال على حد سواء مدعومة بمنتجات كثيرة تستورد من بلدان مشهورة بالتقليد جعلت تسويقها لا يقتصر على المحلات التجارية بل تعداه إلى البيع بالتجزئة في الشوارع والأرصفة وبائعي العربيات ، والغريب أنها تحمل ماركات عالمية شهيرة لأرقى محلات التجميل والإكسسوارات كالفرنسية والأوروبية والأمريكية وهو أمر لا يمكن تصديق أنها تباع على أرصفة شوارع صنعاء بثمن بخس ..ترى ما قصة السلع ومستحضرات التجميل المقلدة ووصولها للسوق اليمنية ؟

تحقيق/ أحمد الطيار

يحسب للسوق اليمنية انفتاحها على المنتجات العالمية كافة وفق ما تقتضيه آلية السوق والتي تعتمد على عاملي السعر والجودة في المقام الأول لكن تطبيقها ميدانيا يجعل اليمنيين غير قادرين على اقتناء سلع وماركات عالمية تصنع في أوروبا وأمريكا وغيرها وهكذا يتطوع تجار معينون لجلب سلع مقلدة لها نفس مواصفات الماركات الأصلية في باريس ولندن ودبي وعلى رأس تلك المقتنيات مستحضرات التجميل غالية الثمن فكانت فكرة الحصول عليها من بلدان شهيرة بعمليات التقليد الصناعي للوفاء بمتطلبات السوق وتزويد المستهلكين اليمنيين بها محل تسابق وهو ما جعل السوق اليمنية ميدانا للبضائع المقلدة بلا منافس .

الشامبو والصابون

من أكثر سلع مستحضرات التجميل تعرضا للتقليد الشامبو والصابون وملحقاتها من أدوات تنظيف المنازل فهذه السلع نظرا لطلباتها اليومية وسرعة استهلاكها داخل الأسر تلقى رواجا من المقلدين على تسويقها في السوق وبنظرة على أحد الأرصفة والأسواق الشعبية وجدنا أكثر من 20 نوعا من السلع المقلدة لماركات شهيرة من الشامبو وبعضها تأخذ نفس الشكل واللون والحجم ويمكن التفريق بينها وبين الأصلي من ناحيتين الأول اللون الباهت والرائحة غير الحقيقية والثاني السعر ، فيما تظهر أيضا قوالب عديدة من ماركات الصابون لا حصر لها تباع 3 حبات بمئة ريال، وهناك أيضا معجون الأسنان المقلد للماركات الشهيرة وهذا يباع ب100 ريال فقط.

العطور

تعد العطور المجال الأكثر تقليدا في مستحضرات التجميل فيتواجد في السوق اليمنية الآلاف من الماركات والموديلات مكتوب عليها أسماء ماركات تجارية عالمية لكنها في الواقع تقليد لمنتج أصلي شهير ولا تمت لتلك الماركة بصلة، فمثلا العطور الباريسية والتي تصل قيمتها إلى 450 يورو في فرنسا ستجدها في السوق اليمنية تباع ب13 دولارا وطبعا ليس الأصلي إنما تقليد مضمون- حسب ما يقول صاحب المحل في شارع السلام بصنعاء ،وهناك تجد الأنواع العديدة من العطور مابين أسماء عربية شهيرة وأسماء عالمية لكن سيستوقفك فعلا عطر دفينشي فهذا العطر الذي يصل سعره إلى 120 دولارا حسب متجر أمازون على النت ستجده في سوق السلام ب4000 ريال وهو بهذا السعر يعتبر الأغلى في المحل والحقيقة أنه تقليد تم صناعته في الهند ودبي .

تقليد محلي

لا تعترف السوق اليمنية عمليا بشيء اسمه التقليد للسلع ومنتجات التجميل لأن تلك السلع تأتي من الخارج بشهادات وبيانات منشأ محددة الصفة والماركة وتنشئ مشكلات قانونية في هذا الإطار فقط عندما يكون لأي سلعة وكلاء يمنيون يعتبرون هم المشرفون على بيعها وتسويقها حصريا ولهذا يهتمون بمسألة أن يأتي أحد لتقليدها وبيعها في السوق على أنها الأصلية وطبعاً هذا نادر في مجال مستحضرات التجميل والإكسسوارات النسائية حيث يقوم التجار اليمنيون بالاستيراد من الصين موطن التقليد للسلع كما يشير المحامي عبد الحكيم المنج مدير الشؤون القانونية بالغرفة التجارية الصناعية بالأمانة ومن هناك يجلبون ماركات وموديلات متنوعة متجاهلين أنها تخضع للحقوق الملكية والفكرية أو العلامة التجارية المهم أن تكون بضاعة بسعر منافس وذات جودة محدودة فقط، ويضيف: لدينا الآن في اليمن تجار قاموا باستيراد مصانع من آسيا مهمتها تقليد صناعات غذائية ومواد ومستحضرات تجميل كالمكياج والصابون والشامبوهات وغيرها وتسويقها في السوق اليمنية على أنها منتجات أصلية ويكتب عليها صنع في كذا وكذا وهناك تقليد طال التصميمات الذهبية والمجوهرات وباتت محلات تقليد السلع المطلية بالذهب والفضة تنتشر بكثافة مستغلة أسعارها المنافسة .

الحقائب النسائية

يحكي أحد التجار الشباب أنه ذهب للصين وهناك في أسواق مدينة جوانزو وجد حقائب نسائية فائقة الجمال وهي تقليد لتصميم ماركات عالمية فقام بشراء 400 قطعة منها وشحنها لليمن وبسرعة البرق باع الواحدة بمبلغ 50 دولاراً لأن النساء اليمنيات شاهدن تلك الماركة على إعلانات القنوات الفضائية والحقيقة أنها تقليد لمنتج يباع في أوروبا ب600 يورو.

الفوط الصحية

آخر تقليعات عمليات التقليد واسعة النطاق في السوق اليمنية تلك التي طالت الفوط الصحية النسائية وتقول البيانات من السوق أن ماركة عالمية شهيرة للفوط الصحية ومعروفة لدى النساء بجودتها تعرضت للتقليد وتم إدخال منتجات بنفس الاسم والشكل واللون وتباع على أنها الأصلية لكن النساء اكتشفن أنها مقلدة سريعا وتعد هذه الواقعة فضيحة بكل المقاييس يتحملها المهربون والجهات الحكومية المسئولة على المنافذ حيث تعد خارقة للقيم في المرتبة الأولى.

ويعلل محللون تلك التصرفات بأن عدداً من التجار ضعاف النفوس يتحينون الفرص وينظرون للسلع ذات الطلب الكثيف من المستهلكين فيقومون بالبحث عن منتج مقلد لها ويتمكنون من إدخاله للسوق خلسة ويجنون أرباحا طائلة من ورائها، وكمثال على ذلك الفوط الصحية المستهلكة من النساء ، ويستعينون في عمليات التقليد بشركات عملاقة تنتج الآلاف من الأطنان في الصين وغيرها .

تطور عمليات التقليد

تطورت عملية التقليد نتيجة التطور التكنولوجي ، فثورة التكنولوجيا وللأسف الشديد سهلت الأمر كثيرا على المقلدين والساعين إلى تحقيق الربح السريع فهم يعملون على استكشاف تفاصيل مكونات السلع وتصميمها وتغليفها ويعملون على تقليدها بشكل كبير وهذا، حسب ما يشير إليه المحامي المانج، يحتاج إمكانيات مادية وصناعية كبيرة تتواجد في دول بعينها معروفة على مستوى العالم ولا تخضع لقوانين واتفاقيات الملكية الفكرية حتى أنهم أصبحوا يقلدون السلع وفقا لدرجات معينة بداية من سلع رديئة التقليد إلى سلع ممتازة التقليد والتي تشبه إلى حد كبير السلع الأصلية ولا يستطيع أن يميزها سوى المختص، وفي بعض الأحيان يحتاج الأمر إلى فحص المكونات في مختبرات مختصة للتأكد من كون السلعة ليست أصلية وإنما مقلدة، كما أن أحد العوامل التي ساعدت وشجعت العاملين على إنتاج السلع المقلدة هو تهافت الكثير من المستهلكين على هذه السلع لانخفاض أسعارها وهذه الظاهرة تكون أكثر ظهوراً في الدول الفقيرة كبلادنا.

مجابهة

يشير المحامي شمس الدين الزين المتخصص بالملكية الفكرية في اليمن إلى أن تنامي مشكلة التقليد التجاري باتت تستقطب اهتمام الدول بشكل بارز خصوصا وأن المستهلك أصبح أكثر استهدافا في العالم من خلال محاولة خداعه وتضليله وتغيير الحقائق لإيهامه وإقناعه بشراء سلعة على أنها ذات جودة عالية رغم أن الحقيقة خلاف ذلك، ويتحقق بإجراء تغيير في تركيب البضاعة أو الصنف، ويستوي في ذلك أن يلحق التغيير بطبيعة الصنف أو صفاته، فكل تغيير مادي يقع على الشيء فيفقده طبيعته أو يضعف من صفاته يكون تقليدا وغشاً تجارياً يعاقب عليه القانون.

ويمضي بالقول لو أردنا حصر آثار ونتائج التقليد التجاري فإن لها آثارا واضحة على المستهلكين وعلى الصحة العامة والبيئة بالإضافة لتأثيرها السلبي على الإنفاق الاستهلاكي والآثار على الشركات وقطاع الأعمال وعلى الاقتصاد المحلي والنظام الاقتصادي العالمي وحركة التجارة العالمية ، فلو دققنا النظر في آثار التقليد على المستهلكين فإن له علاقة وطيدة على الصحة والآثار السلبية على السلامة والأمان للمستهلك والمنتج وأيضاً التأثير على الحالة النفسية إلى جانب ضياع الوقت وهدره في المطالبة بحقوقه في الشكوى أو استرداد أمواله أو الحصول على بديل من البضائع وخصوصا إذا لم يكن هناك ضمان أو اختفاء البائع.

قطع الغيار المزورة.. مسجلة ضد مجهول!!

تغرق السوق المحلية بالعديد من قطع الغيار المقلدة للسلع الاصلية ما تسبب الكثير من المشاكل للمستهلك وفي نفس الوقت الاستغلال غير الاخلاقي وغير السليم للظروف المادية له وخاصة محدود الدخل ،من أبرزها قطع غيار السيارات المقلدة والتي تتسبب في الكثير من الحوادث اليومية المفجعة والخسائر المادية الكبيرة الفردية أو على الاقتصاد الوطني عموما .. ويرجع الكثير من المحللين وخبراء الاقتصاد إلى أن السبب وراء اغراق السوق المحلية بتلك القطع المقلدة وخاصة للسيارات إلى احتكار الوكالات المعتمدة لقطع الغيار الاصلية وبيعها بأسعار مرتفعة ، إلى جانب غياب الدور الرقابي للجهات المعنية للدولة على تلك الوكالات والسماح لها بإدخال تلك القطع غير المطابقة للمواصفات الفنية المعتمة .

استطلاع / منصور شايع

احتكار الوكالات

يشكو الكثير من المستهلكين من رداءة قطع الغيار المقلدة (التجارية) كونها لا تخدم بحسب قولهم سوى فترة بسيطة غير أن أسعارها مناسبة وفي نفس الوقت يشكون من احتكار الوكالات التجارية لقطع الغيار الاصلية من خلال بيعها بأسعار مرتفعة جدا لا يستطيع الكثير من الناس شراءها ، في احد الاسواق التجارية التقينا الاخ فيصل المرادي مالك سيارة وكالة السيارة التي املكها محتكرة قطع الغيار الاصلية تقوم ببيعها بأسعار خيالية ومع انه يوجد القليل منها في السوق التجارية إلا انها ضعيفة جدا ولا تخدم بشكل جيد كما يقول .. مشيرا إلى أنه بين فترة وأخرى وهو يتردد على الورش الهندسية والمهندسين لتغيير وإصلاح نفس القطعة أكثر من مرة في العام الواحد . مطالبا بضرورة توفير قطع الغيار الأصلية في السوق بصورة تجارية وفتح باب الاستيراد للقطع الأصلية وإلزام المستوردين بمواصفات فنية دقيقة حتى يستفيد منها المستهلك بدلا من استخدام المقلد أو يضطر إلى بيع السيارة كقطع غيار لسيارات أخرى من نفس النوع وبسعر رمزي .

دخل الفرد

وبحسب الاخ / خالد الحراسي مالك سيارة فيرى أن قطع الغيار الخاصة بالسيارات المقلدة تمثل خطراً كبيراً على السائقين والركاب لأنها ضعيفة ومن شركات مصنعة غير معروفة صحيح أن اسعارها رخيصة إلا أن خطرها كبير لذا ندعو وكالات السيارات بتوفير قطع الغيار بأسعار مناسبة لأنهم يعرفون أن دخل المواطن بسيط ويمكن أن يكسبوا ثقة المستهلك ويشتروا تلك السيارات التي توفر قطع الغيار الاصلية بأسعار مناسبة . مشيرا إلى انه بسبب القطع المقلدة قام بتوظيب سيارته مرتين خلال العام الماضي وكانت تكاليف اجرة المهندس اضعاف قيمة القطع التي اشتراها . وقال : هناك سيارات قطع غيارها متوفرة بعدة انواع بدءاً من الوكالة واليابانى الدرجة الاولى والثانية والتجاري الضعيف الصيني وغيرها ولكن الكثير من الوكالات محتكرة للسوق وأسعارها جنونية .

ضمانة العمل

وفي إحدى ورش الميكانيكا أشار المهندس /عبدالرحمن عبدالعزيز إلى أنه لا توجد مقارنة بين القطع الاصلية التي من الوكالة والقطع المقلدة فالأصلية تدوم كثيرا بينما المقلدة لا تدوم وفي بعض الاوقات يدخل المهندس ومالك السيارة في اشكالات بسبب القطع غير الاصلية الذي يطلب منا تركيبها له لأنها تلفت بسرعة ويقول: إننا لم نركبها بالشكل المطلوب لذلك نحن عادة ما نقوم بتركيب سواءً القطع الاصلية والوكالة حتى نستطيع أن نضمن عملنا في هذه الورشة وسمعتها ونضمن للزبون سيارته حتى لا يكون لدينا أو لديه أي عذر اذا وفر القطع الاصلية .منوها بأن من يصر على تركيب القطعة المقلدة فإنه يتحمل مسئولية ذلك وما علينا سوى تقديم النصيحة وفي الأخير هو من يقرر وبحسب قدرته على الدفع . موضحا أن هناك انواعا متعددة لقطع غيار السيارات منها الوكالة واليابانية انواع والصينية والماليزية والهندية وحتى الامريكية وجميعها تختلف عن بعض في الجودة والمتانة ، انما الوكالة هي المضمونة والتي تخدم أكثر.

جودة عالية

وللوكالات التجارية رأي في هذا الجانب حيث اوضح الاخ فؤاد المريسي من وكالة سابحة للسيارات أن هناك فرقاً كبيراً بين قطع غيار السيارات المنتجة من قبل الوكالة والمنتجة تجاريا سواء كانت يابانية أو من منتجات مقلدة خارج اليابان حيث أن المادة الخام المكونة في القطع الاصلية متينة تختلف كثيرا عن القطع المقلدة لذا فإن جودتها عالية وبالتالي تخدم اكثر ، على سبيل المثال قطع الغيار الوكالة كالقماشات الخاصة بالفرامل قيمتها في الوكالة 10 آلاف ريال بينما قيمة التجاري بحوالي ألفي ريال لكن المقلدة تعمل على تآكل الهبسات الذي يحتك به لأنها خشنة فيقوم بتغييره وبأسعار كبيرة وتستهلك بسرعة وفي بعض الاوقات التجاري يحجر ولم يمسك فرامل وتحدث حوادث كثيرة بسبب ذلك وتخدم فترة وجيزة جدا ، فيما الوكالة لا تؤثر على تلك الهبسات لان المادة المكونة منها خفيفة وتخدم فترة طويلة ، لذلك اسعارها مرتفعة أكثر من المقلدة ،والمستهلكون بالتأكيد يفضلون قطع الغيار الوكالة .

خسارة مضاعفة

وأضاف المريسي: إن الكثير من الناس غير قادرين على شراء قطع الغيار الوكالة فيضطر إلى شراء المقلد ولكنه يخسر اضعاف قيمتها للمهندسين في عمليات الفك والتركيب لتغيير القطعة المقلدة . مشيرا إلى أن شركة السيارات اليابانية عادة لا تقوم بتصنيع قطع الغيار لسيارتها ولنكها تتعامل مع شركات أخرى متخصصة في صناعة تلك القطع ونقوم نحن وغيرنا باستيرادها من تلك الشركات وبيعها في السوق ايضا هناك شركات يابانية مصنعة لنفس القطع ولكن بجودة اقل ولكنها افضل من المقلدة التي يتم تصنيعها مثلا في الصين أو غيرها ، وكذلك الحال بالنسبة لقطع الغيار الكهربائية للسيارات نستوردها من شركات مميزة تصنع بجودة عالية اما المقلدة فهي موجودة في السوق ولكن مشاكلها كثيرة قد تصل إلى احتراق السيارة . منوها بأن الكثير يعود إلى الوكالة لشراء القطعة الوكالة لأنه كما يقول جرب القطع المقلدة اكثر من مرة وإذا بجودتها لا تفي بالغرض ولا تخدم مثل الوكالة فاضطر إلى الشراء من نفس الوكالة لان القطع التي توفرها مضمونه وبمواصفات وجودة عالية ،اما بالنسبة لأسعارها المرتفعة فهي كذلك نستوردها بأسعار عالية وهناك منافسة في السوق .